

النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة

د/ سليمان ناصر

أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة ورقلة

مقدمة :

يشهد العالم تحولات كبرى وتطورات هائلة ومتسارعة في ظل ما يسمى بالعولمة، والتي شملت مختلف المجالات ولعل أهمها على الإطلاق المجال الإقتصادي، فالنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي هو أحد نواتج العولمة، والسمة الرئيسية لها.

يقوم هذا النظام على تحرير التجارة العالمية والتحول إلى آليات السوق، وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وتحويل العالم إلى قرية صغيرة تختفي فيها الحدود السياسية للدول والمجتمعات، ويُفسح فيها المجال للتكتلات الإقتصادية الكبرى، والمنظمات الإقليمية، والشركات المتعددة الجنسية، وكل ذلك في إطار جديد من تقسيم العمل الدولي، وأشكال جديدة للعلاقات الإقتصادية الدولية.

فإذا كانت متطلبات العولمة قد فرضت على القطاع المالي بوجه عام والقطاع المصرفي بوجه خاص العديد من التطورات، وجعلت الأنظمة المصرفية في مختلف البلدان تعيد النظر في أنظمتها الداخلية، بما يؤهلها لمواجهة مخاطر تلك التطورات، سواء بالإندماج أو التكتل، أو بالتقيد بالمعايير الدولية خاصة فيما يتعلق بكفاية رأس المال، أو بالتحوط ضد المخاطر المختلفة بالتعامل بالمشتقات المالية Derivatives ؛ فما هو موقف النظام المصرفي الجزائري من هذه العولمة ؟، وما مدى مساهمته لمتطلباتها ؟، وما هي الإجراءات الواجب اتخاذها أو الإستراتيجية المطلوب تنفيذها للحاق بركب الأنظمة المصرفية المتطورة ؟، ذلك ما سنحاول الإجابة عنه من خلال هذا البحث المختصر.

1- نظرة عن النظام المصرفي الجزائري :

ورثت الجزائر بعد الإستقلال نظاماً مصرفياً تابعاً للإقتصاد الفرنسي وقائماً على النظام الحر الليبرالي، وبالرغم من إنشاء مؤسسات مالية وطنية بعد الإستقلال مثل البنك المركزي الجزائري والخزينة العمومية والبنك الجزائري للتنمية BAD ؛ إلا أنه كان هناك نظام مصرفي مزدوج قائم في

شقّه الأول على النظام الرأسمالي، وفي شقّه الثاني على النظام الاشتراكي وتحت سيطرة الدولة، لذلك قررت الجزائر تأميم البنوك سنة 1966.

- وبداية من تلك السنة تأسست مجموعة من البنوك التجارية العمومية، وبعضها قام على أنقاض البنوك الفرنسية المؤممة، فظهرت البنوك الآتية :
- البنك الوطني الجزائري BNA سنة 1966.
 - القرض الشعبي الجزائري CPA سنة 1967.
 - بنك الجزائر الخارجي BEA سنة 1967.
 - بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR سنة 1982.
 - بنك التنمية المحلية BDL سنة 1985.

أدخلت على النظام المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات أهمها : إصلاحات 1986، ثم 1988، لكن أهمها كانت إصلاحات 1990 وذلك بصدر قانون النقد والإئتمان، والذي حاول تكييف وضع النظام المصرفي الجزائري مع متطلبات اقتصاد السوق الحر، تماشياً مع الإصلاحات الإقتصادية العامة التي باشرتها الجزائر بعد تخليها عن النظام الاشتراكي منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي.

وبموجب هذا القانون الأخير أصبحت للبنوك العاملة بالجزائر حرية تمويل مختلف القطاعات الإقتصادية، وتقديم الإئتمان لمختلف الآجال طبقاً لظاهرة الشمولية في العمل المصرفي العالمي، كما فتحت السوق المصرفية الجزائرية - بموجب هذا القانون - أمام القطاع الخاص والأجنبي، وكنتيجة لذلك ظهر بالجزائر العديد من البنوك الخاصة والأجنبية كان أولها بنك البركة الجزائري سنة 1991.

يبلغ مجموع البنوك التجارية المعتمدة بالجزائر 22 بنكاً، إضافة إلى سبع مؤسسات مالية ما بين بنوك أعمال واستثمار وشركات تأجير مالي.

2- تأثيرات العولمة وتحدياتها على النظام المصرفي الجزائري :

لقد أفرزت العولمة عدة مظاهر وأنتجت عدداً من الآثار على العمل المصرفي، وبحكم انفتاح الإقتصاد الجزائري على الإقتصاد العالمي مند انتهاج الجزائر لنظام اقتصاد السوق الحر مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي، كان لهذه العولمة مظاهرها وآثارها على النظام المصرفي الجزائري وأهمها :

2-1- محاولة النظام المصرفي الجزائري مسايرة التكنولوجيا الحديثة في العمل المصرفي :

من بين مظاهر التكنولوجيا الحديثة في العمل المصرفي إستعمال وسائل الدفع الحديثة مثل بطاقات الصرف الآلي والبطاقات البنكية الدولية.

أ- بطاقات الصرف الآلي : بالتعاون مع مؤسسات أجنبية متخصصة في مجال النقد الإلكتروني سعت مجموعة من البنوك الجزائرية إلى إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك Société d'automatisation des transactions interbancaires et de monétique (SATIM) في أفريل 1995 وهي تهدف إلى إنشاء نظام وطني للدفع الإلكتروني من خلال إنشاء بطاقات السحب بين البنوك CIB والتي بدأ العمل بها في سنة 1997.

تُستعمل هذه البطاقات خاصة للسحب من أجهزة الصرف الآلي، وهي محددة المدة والمكان لأنها صالحة فقط في الجزائر، وتصدرها سبعة بنوك جزائرية هي: BNA، BADR ، B EA ، CPA ، BDL ، CNEP-Banque ، بنك البركة الجزائري، بالإضافة إلى مؤسسة البريد والمواصلات.

وما يلاحظ على هذه البطاقات أنها تصدر في معظمها من البنوك والمؤسسات العمومية الجزائرية، كما أنها تستعمل للسحب أكثر من الدفع.

ب- البطاقات البنكية الدولية : يعدُّ القرض الشعبي الجزائري CPA البنك العمومي الوحيد على المستوى الوطني الذي يصدر بطاقة VISA الدولية، وهي بطاقة للسحب والدفع تُمنح للعملاء ذوي الحسابات بالعملة الصعبة، صالحة على المستويين المحلي والدولي.

وعلى سبيل المثال فإن عدد البطاقات الممنوحة من طرف CPA وكالة ورقلة منذ بدء تعاملها بهذه البطاقة، كان كما يلي :

السنوات	2001	2002	2003	2004
عدد البطاقات المصدرة	6	7	6	7

المصدر : وكالة CPA ورقلة.

ومما يؤخذ على هذه البطاقة رغم صفتها العالمية أنها لا تُعد بطاقة ائتمان أي لا يمكن السحب بها بأكثر من الرصيد، كما أن العدد المصدّر منها في الجزائر ضئيل جداً، خاصة وأن منظمة فيزا هي الأولى في العالم من حيث إصدار البطاقات البنكية والتي تجاوزت 800 مليون سنة

1998، مع العلم أن العدد الحالي لهذه البطاقات يتجاوز 2 مليار بطاقة بمختلف أنواعها عبر العالم.

ويبدو أن ذلك يعود أساساً إلى غياب ثقافة التعامل بالبطاقات البنكية في الجزائر وعدم وجود قبول عام لها، مقابل التفضيل النقدي في التعاملات اليومية للأفراد. أما عن العمل المصرفي عبر الأنترنت فيبدو أن البنوك الجزائرية لا زالت بعيدة عن استخدامه، وذلك أيضاً بسبب غياب ثقافة الأنترنت لدى المتعاملين الإقتصاديين، إضافة إلى عدم توفر إطار قانوني لحمايتهم في مثل هذه التعاملات. وبالرغم من أن معظم البنوك الجزائرية تملك مواقع لها على شبكة الأنترنت، إلا أنها مواقع تعريفية وليست لتقديم الخدمات.

2-2- محاولة النظام المصرفي الجزائري التقيّد بالمعايير العالمية في مجال الرقابة المصرفية :

سعت الدول الصناعية الكبرى إلى تشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1975 وتقع أمانتها بمقر بنك التسويات الدولية BIS بمدينة بال (بازل) بسويسرا، وهي تتشكل من خبراء السلطات النقدية والبنوك المركزية في تلك الدول.

قدمت هذه اللجنة أولى توصياتها بشأن كفاية رأس المال والذي عرف باتفاق (بازل I) وذلك في يوليو 1988، حيث وضعت نسبة تربط رأس مال البنك إلى إجمالي أصوله حسب درجات مخاطرها وبطريقة مرجحة، ونصت على أن تكون هذه النسبة أكبر أو تساوي 8% مع إعطاء فترة مرحلية للتطبيق نهايتها في آخر عام 1992، ليصبح بعد ذلك اتفاقاً عالمياً.

وتماشياً مع هذه التطورات العالمية سعى بنك الجزائر بعد الدخول في مرحلة الإصلاحات الإقتصادية إلى إصدار التعلّمية رقم 94-74 بتاريخ 29 نوفمبر 1994، والتي حددت معظم المعدلات المتعلقة بالقواعد الحذرة Les règles prudentielles وأهمها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال، وبطريقة مشابهة تماماً لما ورد في اتفاق بازل I.

إلا أن تلك التعلّمية دعت إلى رفع رأس مال البنوك ليصل إلى نسبة بازل العالمية على مراحل تبدأ من نسبة 4% في نهاية شهر جوان 1995 وتنتهي بالنسبة المذكورة أي 8% في نهاية شهر ديسمبر 1999.

ويلاحظ هنا أن إلزام البنوك الجزائرية على التقيّد بهذه النسبة العالمية قد تأخر بسنوات عن التاريخ المحدد من طرف لجنة بازل، وقد كان ذلك تماشياً مع الفترة الإنتقالية التي يمر بها الإقتصاد

الجزائري نحو اقتصاد السوق الحر، وكذا التطبيق المتدرج للإصلاحات الاقتصادية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي.

و يبدو أن البنوك الجزائرية قد استجابت سريعاً لتطبيق التعلّمة 94-74 و بالتالي النسبة العالمية، فعلى سبيل المثال حقق البنك الوطني الجزائري BNA نسبة كفاية لرأس المال تصل إلى 7,64 % سنة 2000 وهي دون المستوى لكنها لا تبتعد كثيراً عن 8 %، بينما سجل بنك الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط CNEP-Banque نسبة 14 % سنة 2001، و المجموعة العربية المصرفية ABC الجزائر نسبة 22,98 % سنة 2000، أما بنك البركة الجزائري فقد سجل نسبة 33,9 % سنة 1999، أي في نفس السنة التي حُددت كآخر أجل للتطبيق. أما بالنسبة لاتفاق بازل II و الذي حافظ على نسبة كفاية رأس المال الأولى مع احتساب مخاطر التشغيل و السوق و الإئتمان فقد تأخر تطبيقه إلى نهاية سنة 2006 أو بداية سنة 2007، ولم يرد بعد نص قانوني في الجزائر ينظم القطاع المصرفي حسب هذا الإتفاق، إلا بعض الإجراءات المتشددة في الرقابة من خلال الأمر رقم 11-03 الصادر في 26/08/2003 و المتعلق بالنقد والإئتمان.

2-3- النظام المصرفي الجزائري و تحديّات الخصوصية :

إن خصوصية البنوك هي أحد توابع العولمة، وهي خاصة بالدول النامية التي تطبق برامج للإصلاح الإقتصادي و التحول إلى آليات السوق، وأهم دوافع هذه الخصوصية هو التكيف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية في إطار اتفاقية الغات و المنظمة العالمية للتجارة. وتسعى المؤسسات المالية الدولية إلى حث البلدان النامية على تطبيق برامج الخصوصية في القطاع المصرفي بهدف تنشيط سوق الأوراق المالية، و توسيع قاعدة الملكية الخاصة، و زيادة المنافسة في السوق المصرفية، و تحسين الأداء الاقتصادي، و زيادة كفاءة الأداء المصرفي، و ترشيد الإنفاق بحسن تخصيص الموارد، و إدارة أفضل للسياسة النقدية.

و لم تكن الجزائر - بصفتها بلداً نامياً يمر بمرحلة انتقال نحو اقتصاد السوق - بمنأى عن هذه الضغوط، فقد لاحظ كل من وحدة التسيير الأوروبية لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار برنامج "ميديا MEDA" و كذا البنك العالمي بأن القطاع المصرفي الجزائري الذي يمثل فيه القطاع العام 95 % من إجمالي أصوله معتاد على العمل دون مخاطر مع المؤسسات العمومية، و يتم منحها قروضاً تحت الضغط لكون الدولة هي المساهم الرئيسي فيها، و هذه الطريقة لاتخدم الإقتصاد

الجزائري، ولا يمكن تغييرها إلا بتدخل السلطات العمومية لفتح السوق وخصوصة بعض البنوك العمومية لإدخال المنافسة بين البنوك الجزائرية.

ونحن نرى أن توفير الإطار التشريعي الملائم والمعاملة الموحدة من طرف السلطة الرقابية للبنوك كفيلا لإحداث هذه المنافسة دون اللجوء إلى الخوصصة، خاصة وأن هناك بنوكاً عمومية أثبتت فعاليتها على المستويين المحلي والدولي.

فعلى سبيل المثال، في الترتيب الذي يصدره اتحاد المصارف العربية سنوياً، وبناء على عدة معطيات أهمها : حجم الأصول، حجم الودائع، حقوق المساهمين، صافي الربح، كان ترتيب البنك الوطني الجزائري BNA في المرتبة 28 ضمن 100 مصرف عربي سنة 2001.

كما أن ترتيب البنوك الجزائرية ضمن أكبر ألف بنك في العالم كان كما يلي : بنك الجزائر الخارجي BEA في المرتبة 676 ، القرض الشعبي الجزائري CPA في المرتبة 709 ، البنك الوطني الجزائري BNA في المرتبة 866 ، وذلك في نفس السنة أي سنة 2001 ، وبناءً على المعطيات السابقة إضافة إلى نسبة كفاية رأس المال.

2-4- النظام المصرفي الجزائري وآثار الإنفتاح على العالم الخارجي :

إذا كان لانفتاح البنوك الجزائرية على العالم الخارجي آثاره الإيجابية فيما يخص تسهيل المعاملات للأفراد والمؤسسات واكتساب الخبرة؛ فقد كانت له آثاره السلبية أيضاً، حيث اعترف وزير العدل حافظ الأختام أمام نواب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 2004/09/21 بتورط بنوك جزائرية في تبييض الأموال، ولم يفرق في ذلك بين البنوك الخاصة أو العمومية.

ونتيجة لذلك سعت وزارة العدل إلى إصدار قانون خاص بعقوبات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وقد صادق عليه البرلمان بالفعل مع مطلع السنة الجارية 2005.

وأهم ما يميز هذا القانون هو إنشاء لجنة الاستعلام المالي التي تتكون من قضاة وممثلين عن البنك المركزي، وتكمن مهمتها في تلقي الإخطارات من البنوك والمؤسسات المالية حول كل العمليات المشبوهة والتحقيق فيها، ثم إحالتها على العدالة في حالة ثبوت التهم على أصحابها، هذا بالإضافة إلى التعاون الدولي وتبادل المعلومات حول عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب مع الهيئات الدولية ذات الصلة بالتعاملات المالية.

3- توصيات عامة :

إن مساهمة النظام المصرفي الجزائري للتطورات العالمية واستجابته لتحديات العولمة تتطلب اتخاذ بعض الإجراءات واتباع استراتيجية واضحة المعالم تتمثل أهمها في :

- المراجعة المستمرة للمنظومة القانونية الخاصة بالنشاط المصرفي في الجزائر، إذ يسجل عليها التأخر في مواكبة الأحداث العالمية فيما يتعلق بالتقيد ببعض المعايير في الرقابة المصرفية، كما أن قانون النقد والإئتمان رقم 10 لسنة 1990 لم تتم مراجعته بصور الأمر رقم 11 لسنة 2003 إلا بعد إفلاس بعض البنوك في الجزائر.

- تنشيط السوق المالية في الجزائر والتي يمكن أن توفر تكاملاً مع أنشطة البنوك، فبورصة الجزائر بقيت منذ افتتاحها تُتداول فيها أسهم عددٍ محدودٍ جداً من الشركات لا يتجاوز الثلاثة، كما أن الحجم النسبي للقيمة السوقية لبورصة الجزائر مقارنة مع الحجم الإجمالي لهذه القيمة بالنسبة للأسواق المالية العربية بلغ 0,03 % خلال الربع الثاني من عام 2004، مقابل نسبة 46,65 % للبورصة السعودية و 13,83 % لبورصة الكويت خلال نفس الفترة، وذلك حسب نشرة صندوق النقد العربي للربع الثاني من سنة 2004.

- العمل على تعزيز استقلالية البنك المركزي في الجزائر ليمارسها بصورة فعلية بعد أن وفرتها له النصوص القانونية وخاصة قانون النقد والإئتمان رقم 10 لسنة 1990 ثم الأمر رقم 01 لسنة 2001. ففي دراسة قام بها الباحثان باد وباركين Bade and Parkin تحت عنوان " قوانين البنك المركزي والسياسة النقدية " شملت 12 دولة غربية لبحث العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم بها خلال فترة ما بعد برتيون وودز (أي بعد عام 1944)؛ أثبتت الدراسة أن هناك علاقة وثيقة وعكسية بين الإثنين، بمعنى ارتفاع درجة استقلالية البنك المركزي تصاحبه معدلات تضخم منخفضة، وأوضح مثال على ذلك ألمانيا وسويسرا.

- إتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع الأفراد والمؤسسات على استعمال وسائل الدفع الحديثة كالشيك والبطاقات البنكية، وهذا لجعل كمية النقود الخطية المتداولة أكبر من كمية النقود القانونية، حيث يشكل النوع الأول أكثر من 80 % من إجمالي حجم النقود في الدول المتقدمة، ويبدو أن الجزائر قد بدأت تخطو فعلاً في هذا الإتجاه، حيث يشترط قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب إستعمال الشيك عندما يفوق الدفع مبلغاً معيناً (سيحدّد لاحقاً) في معاملات الأفراد والمؤسسات.

الخاتمة :

إن العولمة واقع مفروض على الجزائر كما على البلدان الأخرى في العالم، وعليها أن تتعامل معها بالسعي إلى تعظيم منافعها وتحجيم مخاطرها، فقد فُرض عليها التعامل مع عالم أشبه بالقرية الكونية في ظل تكنولوجيا الإتصالات، لكن في نفس الوقت لا مكان فيه للضعفاء. وإذا كان النظام المصرفي يشكّل القلب النابض للإقتصاد في كل دولة، فعلى النظام المصرفي الجزائري أن يسعى إلى مسايرة التطورات العالمية التي أفرزتها العولمة، ولن يتأتى له ذلك إلا بإتباع استراتيجية واضحة المعالم، وقد أشرنا إلى أهمها من خلال هذا البحث.

قائمة المراجع :

الكتب :

- 1- د. عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية/مصر، 2002.
- 2- د. طارق عبد العال حماد: التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية/مصر، (بدون تاريخ).
- 3- Abdelkrim NAAS : Le système bancaire algérien ; de la décolonisation à l'économie de marché, Editions INAS, Paris, 2003.
- 4- Sylvie de COUSSERGUES : Gestion de la banque ; du diagnostic à la stratégie, DUNOD, Paris, 2002.
- 5- Philippe GARSUAULT et Stéphane PRIAMI : La banque ; fonctionnement et stratégies, Ed ECONOMICA, Paris, 1995.

الدوريات :

- 1- مجلة " إتحاد المصارف العربية "، العدد : 261، سبتمبر 2002.
- 2- CNEP NEWS N° 9 , Mars 2002.

التقارير السنوية :

- 1- التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري BNA ، سنة 2000.
- 2- التقرير السنوي للمجموعة العربية المصرفية ABC الجزائر، سنة 2000.
- 3- التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري، سنة 1999.

مواقع على الأنترنت :

- 1- www.bank-of-algeria.dz
- 2- www.amf.org